اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي

The economics of education and its impact on economic and social growth and development in the Arab Gulf states

م.م تغريد قاسم محمد أبو تراب[1]

جامعة البصرة – العراق

tagreedabutrab@mail.com

تاريخ الاستلام: 2012/01/27 تاريخ القبول: 2021/02/23 تاريخ النشر: 2021/06/24

الملخص:

أصبحت اقتصاديات التعليم فرعا من النظرية الاقتصادية وجزءاً من الأمور الأساسية في مجال العلوم الاجتماعية ، وقد أثرت هذه المفاهيم ولا تزال تؤثر على خيارات الدول المختلفة في مواجهة المشاكل المتعددة .وقد اهتمت مؤسسات المحلية بعملية تطوير العملية التعليمية لأنها تعود بالمنفعة الكبيرة ، وعلى الرغم من ما يواجهه هذا القطاع من عثرات ومشاكل وتحديات تحده من المتطورة والوصول إلى الرقي الحضاري , لذلك كان التركيز على العملية التعليمة من أجل إخراج قوى عاملة تتناسب وتوائم بين مخرجات العملية الاقتصادية التربوية ومتطلبات وحاجات سوق العمل المحلية ومتطلبات عملية التنمية الشاملة والمستدامة بكل جوانبها المختلفة.لذا اتجه البحث إلى دراسة اقتصاديات التعليم وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية , ولأهمية الموضوع في العملية التنموية والنمو الاقتصادي تناولت الباحثة دراسة الإطار النظري لاقتصاديات التعليم وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وواقع التعليم العالي في دول الخليج العربي , وخرجت الدراسة بنتائج أهمها (تساعد اقتصاديات التعليم على تنمية القدرات والمتمثلة بزيادة قدرات الإنسان لتحسين مكانته الوظيفية أو لأداء واجبات إضافية أو القيام بمستويات أكبر ، وهي بهذه العملية دائمة التدريب من شأنها أن تمد الإنسان بالمعرفة والمهارة وبعد النظر والبصيرة وهذا الذي يعني تنمية الموارد البشرية التي يؤثر التعليم فيها أثرا كبيرا ويعد المورد البشري الأساس لها) , فضلا عن مجموعة من التوصيات ومنها (إعطاء أهمية لاقتصاديات التعليم وفتح مجالات البحث والتطوير لهذا العلم لعلاقته الوثيقة بباقي العلوم ولا سيما علم الاقتصاد).

الكلمات المفتاحية :اقتصاديات التعليم , التنمية , النمو

***Abstract** :*

The economics of education became a branch of economic theory. It is essential in the field of social sciences. These concepts have been influenced and still affect the options of different countries in facing multiple problems. Local institutions have been interested in the process of developing the educational process because it is of great benefit.Despite what this sector is facing the pitfalls, problems, and challenges which limit its development in order to access to cultural advancement, so the focus was on the instruction process is for getting a labor force that is fit for outputs of the educational economic process requirements. their needs of the local labor market and the requirements of a comprehensive and sustainable development process in all its different aspects studied the economics of education and education and, relationship to economic growth and economic and social development. For the So the present paper studied economics of importance of the study in the development process of the economic growth, the researcher dealt with the theoretical framework of the economics of education as well as its relationship to economic growth, economic and social development and the reality of higher education in the Gulf region.The study produced the most important results Economies of education help in developing the human capabilities to improve his/he functional insight. This means the development of human resources since that education has a significant impact on it)As well as a set of recommendations which on the top of them is (Giving importance to the economics of education and open up research and development for this science and its close relationship with the rest of science in general and economics in particular).

***Ke words:** Education economics, Development,the growth*

[1] **المؤلف المرسل**: تغريد قاسم محمد أبو تراب، *tagreedabutrab@mail.com*

مـــــــقـــدمـــــة :

يواجه التعليم العديد من التحديات التي تفرضها عليه مجموعة من التحولات التي يشهدها العالم المعاصر من ترسيخ للعولمة ، وتزايد للتكتلات الإقليمية ، والتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وحركات التكامل الاقتصادي والاندماج السياسي والتجارة الحرة , كل هذه التحولات لا بد لها من أن تنعكس سلباً أو إيجاباً على تطور ونمو التعليم السائد لذلك حظي التعليم باهتمام من العلماء المختصين البارزين في الاقتصاد أمثال (ادم سميث والفريد مارشال وجون ستيوارت ميل) .ويعد التعليم استثماراً إنتاجياً له عائد اقتصادي كبير وهو من أنواع الاستثمار أعلى وأكثر ايجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى ، ويعد الإنفاق على التعليم استثماراً في رأس المال البشري ؛ إذ أن مقياس التقدم في هذا العصر لا يعتمد على حجم ما تملكه الدول من موارد طبيعية , بل بقدر ما يعتمد على ما تملكه من رصيد للثروة البشرية المتعلمة بمختلف مجالات العلم ، والقادرة على إنتاج المعارف . ولم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها خدمات اجتماعية فقط بل أصبحت استثمار يهدف إلى تحسين مستوى الأفراد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للمجتمع ، ومن هنا أصبحت اقتصاديات التعليم فرعا من النظرية الاقتصادية وجزءاً من الأمور الأساسية في مجال العلوم الاجتماعية ، وقد أثرت هذه المفاهيم ولا تزال تؤثر على خيارات الدول المختلفة في مواجهة المشاكل المتعددة .وقد اهتمت مؤسسات المحلية بعملية تطوير العملية التعليمية لأنها تعود بالمنفعة الكبيرة ، وعلى الرغم من ما يواجهه هذا القطاع من عثرات ومشاكل وتحديات تحده من التطور والوصول إلى الرقي الحضاري , لذلك كان التركيز على العملية التعليمة من أجل إخراج قوى عاملة تتناسب وتوائم بين مخرجات العملية الاقتصادية التربوية ومتطلبات وحاجات سوق العمل المحلية ومتطلبات عملية التنمية الشاملة والمستدامة بكل جوانبها المختلفة.لذا اتجه البحث إلى دراسة اقتصاديات التعليم وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية , مع إشارة إلى واقع التعليم العالي في منطقة الخليج العربي .

مشكلة البحث : يعد علم اقتصاديات التعليم من العلوم المركبة والمعقدة والمتداخلة مع العلوم الأخرى , فضلا عن الدور الكبير والمؤثر للتعليم في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية في الدول والرقي الحضاري في المجتمعات , ونتيجة للتعثر الذي يصيب التعليم في العالم ومنها المنطقة العربية وتحديدا الخليجية كان لا بد من تسليط الضوء على هذا العلم ودراسة علاقته بالنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك اعتمد البحث فرضية مفادها إن لاقتصاديات التعليم علاقة متشابكة ومترابطة ارتباطا وثيقا بعملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية , ودور التعليم في تطوير قدرات الأفراد لتحسين مستوى معيشتهم وزيادة دخولهم ورفع إنتاجيتهم في العمل .

هدف وأهمية البحث :- يهدف البحث إلى التعريف بعلم اقتصاديات التعليم ودوره في إحداث التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات المختلفة سواء أكانت النامية منها أو المتقدمة . وتتركز أهمية البحث بقراءة العلاقة بين علم اقتصاديات التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية بمجالاتها كافة , وتسليط الضوء على دور التعليم في تحسين العملية الإنتاجية وزيادة إنتاجية العامل , ورفع دخول الفرد , وزيادة الدخل القومي الإجمالي .

منهجية الدراسة :

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لموضوعة اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي من خلال قراءة وتحليل للبيانات التي استطاعت الباحثة التحصل عليها من مصادر مكتبية ومن شبكة الانترنت للتوصل إلى فكرة العلاقة المترابطة والوثيقة بين اقتصاديات التعليم وعملية النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام وأثرها في دول الخليج العربي . فضلا عن ذلك قسمت الدراسة إلى محورين الأول تمثل بالإطار ألمفاهيمي لاقتصاديات التعليم , والثاني درس علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وواقعه في دول الخليج العربي .

المحور الأول : الإطار ألمفاهيمي لاقتصاديات التعليم :

اهتم بنشأة علم اقتصاديات التعليم إذ تعد اقتصاديات التعليم فرعاً مهما من فروع علم الاقتصاد فهو يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل ومنها تعليم الكبار وتدريبهم ، وكذلك تدريب العاملين أثناء الخدمة والقوى البشرية المتعطلة والباحثة عن عمل. ويهتم اقتصاد التعليم بتكاليف التعليم ومردوده وبالعلاقة بين النفقة والمنفعة ، سواءٌ أكانت على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد الوطني , وتنظر اقتصاديات التعليم إلى التعليم من منظور اقتصادي ، من خلال أطر عديدة مثل دراسة اقتصاديات الموارد البشرية ، والتعليم في ضوء أهداف الاقتصاد وتحليل العائد المادي من التعليم في ضوء التكلفة ، والإنتاجية التعليمية ، وقياس المخرجات في ضوء المدخلات (**غنايم , 2006**) .وما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد والتعليم ، فمن جهة يسهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي ، ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم ، ومن ثم مستوى التعليم ذاته ، بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني . ومن الملاحظ أن مستوى التعليم في الدول المتقدمة الغنية أعلى من مثيله في الدول النامية والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى المخصصات التي توفرها البلدان المتقدمة للإنفاق على التعليم , من جهة أخرى فأن النظام التعليمي يوفر إعداد القوى العاملة كماً وكيفاً. فتجد المؤسسات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل . وتعد درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي . فضلا عن ذلك التشابه الكبير بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية , فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية يشترك فيها المعلمون والطلبة والإدارة والمناهج والتقنيات ورؤوس الأموال لإنتاج مخرجات من المعارف والمهارات يحصل عليها الخريجون لتوظيفها في الأعمال الاقتصادية والحصول منها على دخل معين ، كما أنه في جزء آخر منه عملية استهلاكية تتضمن تلبية حاجة المتعلمين إلى التعلم والمعرفة .

وهكذا يجري تحليل العملية التربوية تحليلاً اقتصادياً من حيث المدخلات والمخرجات والعائد المترتب عليها فضلا عن الحاجة التي تشبعه (**رحمة , بدون , ص58**) .حتى أصبحت اليوم اقتصاديات التعليم فرعا من فروع النظرية الاقتصادية وجزءا مهما من الخطابات الأساسية في العلوم الاجتماعية في أواخر الستينات من القرن المنصرم , وهي مجال قديم وحديث في الوقت نفسه نفس , إذ اهتم به منذ القدم وأكد المختصون به على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية وما تقدمه من إسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره , فقد قال ((كوان شو) وهو حكيم صيني منذ (25) قرنا مضت , إن الحبوب التي يزرعها الإنسان مرة يحصدها مرة

والشجرة التي يغرسها الإنسان مرة ربما يقطفها عشر مرات , إذ علمنا الشعب فنحصده مائة مرة , وأيضا قال أفلاطون إن التعليم له عوائد تعود على الفرد والمجتمع عامة (**عبيد , 2015 , ص204**) , كما اهتم بهذا العلم علماء آخرون مثل (ادم سميث , و الفريد مارشال , وجون ستيوارت ميل) .وقد حددت نشأة التعليم في بدايات الستينات من القرن الماضي , إذ

ذكر (مارك بلوج) ميلاد هذا العلم في (ديسمبر/1960) حينما ألقى (ثيودر شولتز) خطاب توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية , إذ ركز على استثمار رأس المال البشري ودوره في التنمية لتتوالى بعد ذلك المؤلفات الخاصة بهذا العلم مثل كتاب الدكتور (حامد عمار) بعنوان (في اقتصاديات التعليم) وهو أول جهد عربي في هذا المجال . ومسمى هذا العلم جاءت من ترابط علم (الاقتصاد) بالتعليم كما أسلفنا , ويعني الاقتصاد "دراسة أنتاج وتوزيع الموارد النادرة سواء أكانت سلعا مادية أم خدمات غير ملموسة التي يرغب بها الأفراد) (**محمد , 2010**) , أما علم الاقتصاد فهو "العلم الذي يقوم بدراسة أفضل السبل للحصول على الدخل من اجل تحقيق حاجات الفرد والجماعة والدولة , ويبحث في تنمية الموارد واستغلالها وكيفية توزيعها بأفضل السبل واقل النفقات " (**العبيدي , محاضرات**) ويعد هذا العلم فرعا من العلوم الاجتماعية إذ عرف بأنه " علم اجتماعي يعالج تحليل المشاكل المادية , ويحدد الوسائل المختلفة التي يستطيع الأفراد عن طريها إشباع رغباتهم في السلع والخدمات وذلك باستعمال الموارد المحدودة المتاحة لهم " (**العبيدي , محاضرات**) . أما التعليم ما هو ألا "التغيير في السلوك ناتج عن استثارة هذا التغيير في السلوك , قد يكون نتيجة لأثر منبهات بسيطة . وقد يكون نتيجة لمواقف معقدة " (**العيسوي , 2003**) . , ومن جانب أخر عرف التعليم على انه "أن يبلغ الطفل درجة الكمال أو الاكتمال نفسيا وجسميا وعقليا وذهنيا " (**حجي , 2002**) . وعرفه آخرون بأنه "العلم الذي يبحث امثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا , من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) , عقلا وعملا ومهارة وذوقا ووجدانا وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضرا ومستقبلا , ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين " (**عابدين , 2000, ص30**) . فالاقتصاد يعنى بدراسة البدائل المتاحة لإنتاج الموارد المرغوبة وتوزيعها , والتعليم هي حصيلة ما يكتسبه الفرد من معارف ومهارات ومعلومات من جهة , واتجاهات وقيم من جهة أخرى . فعملية التعليم تهدف إلى اكتساب الفرد للمهارات التي تساعده في عمله وتطور من إنتاجيته كما ونوعا , وتلبية لحاجة سوق العمل , وتنمية المهارات الإبداعية للدارسين إلى الحد المطلوب الذي تتيحه لهم قدراتهم (**الخضر** , 2003 , **ص20**) .

1–مفهوم اقتصاديات التعليم : وضعت العديد من التعاريف لمفهوم اقتصاديات التعليم ولم يتفق على تعريف واحد ويرجع ذلك للأسباب الآتية (**درويش , 2016**) :– (**أ–**اختلاف وجهات النظر والتخصصات : وينطبق ذلك على العلوم كافة الاجتماعية التي يعد علم اقتصاديات التعليم أحد فروعها ، فمثلا نجد البعض يعرفه بدلالة التكلفة والبعض الآخر يعرفه بدلالة عائد التعليم سواء أكان اقتصاديا أم اجتماعيا أم نفسيا ، فضلا عن أن بدايته كانت من علماء الاقتصاد ثم تبعهم علماء التربية ./ **ب–** الاختلاف حول أصلى هذا العلم : وذلك نتيجة التفاعل بين علمي الاقتصاد والتربية ، ولا سيما التربية فهناك تباين في الفلسفات ووجهات النظر بين المتخصصين وما يرافقها من اختلاف التراث الثقافي للمجتمعات ، ويؤدى ذلك إلى تباينات في تعريف أحد الفروع ./ **ج–**حداثة هذا العلم فالزمن يلعب دورا كبيرا في ترسيخ أي علم واستقراره ، فكلما ازدادت فترة ظهور العلم استقرت مفاهيمه وترسخت ./ **د–** الدور الذي تلعبه عوامل الزمان والمكان وما يصاحبها من اختلاف للتراث الثقافي للمجتمعات) . ومن أهم التعاريف الموضوعة "هي

اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة , مع مراعاة انسجامها مع البيئة والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود بأقل تكلفة ممكنة " (**ألبي , 2006**) , وعرفها قاموس ويستر بأنها " عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق عن طريق التربية النفسية " [13] . وعرفها قاموس التربية اقتصاديات التعليم أنها " دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية , وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة والعائد " [14] . وعرفها أيضا (كون) على إنها " دراسة لكيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية الاختيار باستخدام النقود , أو دون استخدامها من اجل توظيف الموارد الإنتاجية المحدودة أو النادرة ولا سيما من خلال التعليم الرسمي لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب , وتنمية المعارف والمهارات والأفكار والشخصية ...الخ , وتوزيع كل ذلك في الوقت الحاضر ومن المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة " , وبناءا على رأيه حددت الجوانب المتعلقة باقتصاديات التعليم وهي :-(*-عملية أنتاج التعليم . /*-توزيع التعليم بين الأفراد والجماعات المتنافسة ./ *-كمية الأموال التي يجب أن ينفقها المجتمع على الأنشطة التربوية وأي الأنواع من الأنشطة التي يجباختيارها) . وعرفت من جانب أخر بأنها دراسة كيفية توظيف الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف أنماط التدريب وتنمية المعرفة والمهارة والخلق ، ولا سيما عن طريق التعليم الرسمي خلال الزمن ، وتوزيعها في الحاضر والمستقبل بين الأفراد والجماعات على اختلافهم في المجتمع ، وكيفية اختيار الأفراد والمجتمع ، باستعمال النقود أو بدونها. حيث تسهم بعملية إنتاج التربية والتعليم أولاً وتوزيع التعليم بين الجماعات والأفراد المتنافسين ثانياً ، والقضايا التي تتعلق بمقدار ما ينبغي أن ينفقه المجتمع أو أي فرد فيه على الأنشطة التعليمية ، وما هي أنماط الأنشطة التعليمية التي ينبغي أن يختارها (**الرشدان , 2005 , ص35**) .

2- أبعاد علم اقتصاديات التعليم :-ارتكزت اقتصاديات التعليم على أبعاد أهمها (**الصمادي , 2013, ص2-3**) :-

-الكلفة :-هي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحدودة .

-الفائدة :-هي العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية المشار إليها أعلاه , سواءً أكان المستفيد هو الفرد أم المجتمع بشكل عام , فلكل عمل من قبل أي فرد عائد مادي أو معنوي يعود للفرد نفسه أو لغيره من الأفراد أو المؤسسات أو المجتمع بصفة عامة , وحسب التقديرات العالمية فإن العائد من رأس المال البشري يفوق العائد من رأس المال المادي بثلاثة أضعاف على الأقل .

-معدل العائد :- هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين ، وبين كلفة هذا البرنامج .

-الخيارات :-هي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل منها .

-**مصادر التمويل** :-هي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمة وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية .

-**الكفاية والفاعلية والتقييم** :-تعني جودة الخدمات التعليمية وملائمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع. إن كفاية أي برنامج تعليمي هي مقياس لفاعلية هذا البرنامج وتحقيقه للأهداف التي أعد من أجلها , وإذا كان جل اهتمام اقتصاديات التعليم هو التمويل , فإن الكفاية والفاعلية في إدارة التمويل , وتقييم المخرجات وترشيد النفقات وتفادي الهدر بصوره المختلفة سواءً أكان تربوياً أم مالياً أم بشرياً أم إدارياً , لا يقل أهمية عن التمويل . بناء على ما تبين من وجود علاقة قوية وكبيرة بين الاقتصاد والتعليم بدأ الاهتمام واضحاً باقتصاديات التعليم ووضع رجال الاقتصاد لاهتماماتهم بعض من الدوافع والاعتبارات ومنها (**أبو سمور , 2021**)

أ–إن رأس المال وحده لم يعد أهم مجالات تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد أصبح للإنسان المتعلم دور كبير ومهم في زيادة الإنتاج وتحسين العملية الإنتاجية ، بعدما كان يعتقد في ذلك هو رأس المال والعمل فقط .

ب–محاولة الكشف عن أسباب النمو الاقتصادي والاجتماعي وتفسير أسباب هذا النمو الذي عجزت عن تفسيره النظريات الاقتصادية التقليدية والتي تعتمد على الأرض ورأس المال وحجم العمالة في تفسيره .

ج–اعتبار التعليم عملية استثمارية اقتصادية في الموارد البشرية ومجالا هاما من مجالات الدراسات الاقتصادية ، ومن هنا جاء الاهتمام والضرورة التي تحتم المراجعة المستمرة لمناهج التعليم الجامعي وما تزود به الطلاب من معلومات وقيم ترتبط بأنماط الإنتاج والاستهلاك .

د–أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما يعد شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية , فالتعليم يساعد في القضاء على التخلف وتحقيق التنمية .

و–التعليم يؤدي لتقسيم العمل مما ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة تجعل استخدام الآلات الحديثة أمراً ميسورا ومنتجاً ، كذلك يعمل التعليم على تخريج الطبقة الفنية القادرة التي تمتلك عمق المعرفة واتساع النظرة التي تستطيع معها أن تقود التطور الاقتصادي , إذ أن التطور الاقتصادي يفتح أسواق العمل للأيدي العاملة المتخصصة ، وهو بذلك يمثل مصدراً رئيساً لدخل الأفراد ، وكلما زادت الدخول مع التنمية الاقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم إلى فرص تعليمية أخرى أعلى وأرقى

3– **أهمية اقتصاديات التعليم** :– تبرز أهمية علم اقتصاديات التعليم بمضمونه علما ولا يتحدد مجاله بزمن معين إذ وجد قديماً وحديثاً ، إذ أخذت الدراسات العلمية تُنتج هذا العلم منذ الستينات من القرن المنصرم على الرغم من جذوره التاريخية التي يرجعها البعض إلى عصر أفلاطون وما قبله ، ومثله من العلوم الأخرى فقد اختلف المتخصصون في هذا العلم على تحديد مفهوم واحد له للأسباب التي ذكرت من اختلاف لفلسفة وجهات النظر , وأصوله وعوامل الزمان والمكان ...الخ .وحديثاً تبرز الحاجة إلى هذا العلم نتيجة للتقدم الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات ، إذ أدى ذلك إلى حدوث تغييرات جذرية واسعة في أساليب الحياة المعاصرة ، ولا سيما في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن التعديلات في بعض الجوانب التشريعية واستحداث بعض التغييرات في النظم والمؤسسات الكبرى في المجتمعات المتقدمة ، إذ يوصف المجتمع المتقدم بأنه المجتمع الحديث أو مجتمع المعلومات التي تتدفق فيه المعلومات بسهولة وغزارة ، بحيث يمكن الحصول عليها من مصادر متعددة ومتنوعة من دون أية تكاليف ، وقد أصبحت المعرفة والإبداع من أهم العوامل المؤثرة والمحددة في هذه المجتمعات التي لا تقنع باستخدام المعلومات لفهم واقع الحياة وتفاعلاتها والاستفادة منها في توجيه مختلف أنماط الأنشطة ولا سيما المجال الاقتصادي ، وإنما تعمل فضلا عن ذلك على إنتاج المعرفة وتسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا رئيسا , على عكس المجتمعات النامية , ومن هنا برزت الحاجة والأهمية إلى علم اقتصاديات التعليم (**فاروق , 2007**) . وتذكر دراسات أخرى الأسباب التي زادت في أهمية علم اقتصاديات التعليم إلى (**درويش , 2016**) :–

–تزايد نفقات التعليم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية مقابل ارتفاع التكاليف المقدرة لأداء مهام التعليم وانجاز أهدافه , وما يعترضه من ترشيد تلك النفقات واستثمارها الأمثل لتحقيق أقصى المنافع للفرد والمجتمع .

–اعتبار التعليم عملية استثمارية شانها شان صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى , وله عائد اقتصادي فضلا عن العوائد الاجتماعية مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل القياسي الاقتصادي لتحسين أدائه ورفع كفاءته الداخلية والخارجية وتحقيق اكبر عائد مادي من الاستثمار .

–تصاعد الطلب الاجتماعي على مختلف أنواع التعليم والتدريب بسبب الزيادة السكانية المقترنة بحاجات العيش والعمل في الحياة المعاصرة , وما يستلزم ذلك من توفير الإمكانات والقدرات للتوسع في التعليم .

–حاجة التنمية وسوق العمل إلى قوى عاملة مؤهلة ومدربة في التخصصات وعلى جميع المراحل لمواكبة مواصفات أداء المهن ومتغيرات العلم والتقنية , واتخاذ التعليم وسيلة لتصحيح الاختلالات الهيكلية لقوة العمل ونوع مهاراتها .

–تعزيز روابط النظام التعليمي ومؤسساته بالنظام الاقتصادي وبجهود التنمية على أسس معروفة وجعل التعليم أكثر قدرة على الاستجابة لمطالب التنمية وتحدياتها المستقبلية من أبعادها المحلية والإقليمية والدولية.

–يمكن حصر مدخلات التعليم وتنقيحها وتثمينها وتحديد العمليات والأنشطة الداخلية بناءا على كلفتها والوقت والجهد المبذول لانجازها , ثم الوقوف على حجم النفقات المستثمرة في التعليم وتقدير كلفتها وقياسها بأساليب اقتصادية وحساب العائد المادي الناجم عن ذلك الاستثمار .

–يمكن علم اقتصاديات التعليم الحكومة والمسئولين عن التعليم ومن توزيع مخصصات التعليم والموارد الأخرى على أنواع التعليم وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة تبعا لأهميتها والتدقيق في أساليب الصرف .

–ظهور نظم تعليمية متخصصة وبمضامين وأساليب متطورة مما يستدعي التسلح بالنظرة الاقتصادية لتطوير أكثرها ملائمة وأعلاها كفاية واقلها كلفة وأكثرها مردودا ومنفعة .

–وجود مشكلات مركبة ومعقدة في النظم التعليمية المعاصرة , وهو ما يفرض استخدام منطق الاقتصاد , لتحليل تلك المشكلات واستنباط سبل التغلب عليها .

–لقد أصبح التعليم والتدريب الذي يقدم في المؤسسات التعليمية مصدر الحصول على المهارة والمعرفة اللازمة للعمل والعيش في المجتمعات المعاصرة والتفاعل معها مما يفرض توزيع الدارسين على مختلف التخصصات ورفع قدرة التعليم على تنمية المهارات .

–يعد التعليم المصدر الرئيس للمشاركة في الدخل القومي الفردي ., مما يفرض حصول كل مواطن على فرصته التعليمية الملائمة من اجل تحسين قدرته التنافسية في الحصول على عمل ورفع قدرته الإنتاجية ومن ثم الحصول على دخل أعلى فضلا عن المساهمات الاجتماعية للتعليم .

–يساهم في توضيح عدد من المفاهيم والحقائق والممارسات الاقتصادية في ميدان العمل التربوي وفي ترسيخ الأساليب الاقتصادي والمستخدمة في المؤسسات الإنتاجية ومتابعة النظرية والمفاهيم والأساليب الجديدة في علم الاقتصاد وتطويعها للعمل التربوي .

–يقدم علم اقتصاديات التعليم المسئولين عن التعليم والمتنفذين على الاستعانة بالنظرية الاقتصادية لوضع سياسات التعليم وخططه وبرامجه ومشاريعه .

–يظهر الجهد التعليمي لأي بلد بمقدار ما تخصصه الدولة من الناتج المحلي الكلي ومن ميزانيتها السنوية من أموال التعليم , ربما تكون على حساب مشاريع حيوية أخرى من اجل تعليم أبناء المجتمع وتكوين الثروة البشرية في المجتمع .

–يسمح باستشراف موارد التعليم المالية والمادية في مستقبل التعليم وتوقع احتمالات نموها وفرص تطويرها في ضوء الموارد اللازمة للتعليم . وتقدير قيمتها في المستقبل وما سوف تنتجه من إنماء فرص التعليم وتحسين نوعه ما من شانه التغلب على نقص موارد التعليم والبحث عن مصادر تمويل جيدة .

المحور الثاني : علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وواقعه في دول الخليج العربي :

1– علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية :–يعد التعليم القدرة التي بيد البشر وهو أحد عوامل تطوره , ومن ثم فهو منتج لرأس المال البشري كسلعة استثمارية وكأداة للسياسة الاجتماعية , وهو أيضا يخلق الإمكانات لاكتشاف السلع الجديدة والتكنولوجيا الحديثة والأدوات الجديدة للسياسة الاجتماعية .وعلى وفق ذلك التعليم يعد شرطا ضروريا لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية , وقد أكدت ذلك الدراسات التي أجريت على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذ وضعت تفسيرات بهذا الصدد وهي إن ضعف العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في هاتين المنطقتين ويعود السبب إلى إن مستوى التعليم في المنطقة منخفض جدا إذ أن التعليم لا يسهم في زيادة النمو والإنتاجية , فضلا عن المستوى النسبي لا المطلق لناتج العملية التعليمية , وهو الذي فسر الصلة الضعيفة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المنطقة , فمثلا الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب إلى الدول التي لديها نواتج تعليمية اقوي وأفضل مقابل التساوي مع العوامل الأخرى كافة , أيضا فأن التباين في التحصيل العلمي اكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منه في المناطق الأخرى , وأشارت إلى ذلك بحوث دولية , إذ بينت إن التوزيع الأكثر تساويا للتحصيل العلمي يرتبط بعلاقة ايجابية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى (**البنك الدولي للإنشاء والتعمير , 2007 , ص5**) . وبناء على ذلك تعد التنمية والنمو الاقتصادي في أي مجتمع ودولة مرتبط بفاعلية النظم التعليمية المسئولة عن توجيه وتطوير الطاقات البشرية المتاحة فيها , وتحسين مهاراتها الإنتاجية , وتعد تجربة النمور الأسيوية (**ماليزيا وسنغافورة**) خير دليل على ذلك إذ حققتا نجاحا باهرا وتقدمتا اقتصاديا لأنهما امتلكتا نموذجا تعليميا متفوقا ,كما وتساهم العملية التعليمية بمؤسساتها المختلفة في النهضة الاقتصادية للدول لدورها الفاعل في رسم الاستراتيجيات التنموية وتحديد أهدافها لتلبي حاجات المرحلة .الحالية والمستقبلية وإعداد الكوادر اللازمة لذلك , فضلا عن إخراج عمالة ماهرة محلية لتقليل العمالة الوافدة وإيجاد الاكتفاء الذاتي أو تحقيق التوازن بين العمالة المحلية والوافدة , والمساهمة في زيادة كفاءة العاملين على وفق ما يتطلبه سوق العمل والتقدم التكنولوجي والعلمي الأخذ بالتزايد والاستقرار بمعدلات مرتفعة , وتأهيل التخصصات المطلوبة , فضلا عن تشجيع المبادرات الإبداعية لاستثمار خيرات المجتمع بالشكل الأمثل في قطاعي الزراعة والصناعة (**الأحمد , 2017**) .

أ–علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي :–يعد مفهوم النمو الاقتصادي من المفاهيم الواسعة الانتشار وقد اخذ المختصون في قراءته وفهمه وتوضيحه إلى جانب المنظمات والهيئات الدولية , وما صدر أيضا في المنشورات والتقارير الاقتصادية , فالنمو الاقتصادي"يتضمن نمو الناتج والدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي أساسا ودون ضرورة حصول تغييرات مهمة وملموسة في

الجوانب الأخرى ذات الصلة به سواء أكانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها من الجوانب الاقتصادية " (**خلف , 2007 , ص65**) .

كما ويعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الدول لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع لأنه يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع , وبما إن التعليم مرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد , لذا بدأ ينظر إلى العملية التعليمية على أنها نوع من الخدمة التي تقدم للناس واستثماره بصورة أساسية , وإنها والنشاط الاقتصادي وجهان لعملة واحدة تستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والمجتمع (**العارية , 2012 , ص83**) .فالنمو والتنمية في أية دولة من العالم مقترنان بفاعلية النظم التعليمية القادرة على توجيه الطاقات البشرية وتحسين المهارات الإنتاجية , **فيؤثر التعليم على النمو الاقتصادي بشكل كبير جدا , وذلك للأسباب الآتية** (**العصيبي , 2017 , ص6-7**) :-(**أ-**المساهمة في صناعة الأهداف الإستراتيجية للدولة من اجل تلبية الاحتياجات المرحلية والمستقبلية وإعداد الكوادر اللازمة لذلك ./ **ب-**تخريج العمالة المطلوبة للتقليل من العمالة الوافدة ./ **ج-**رفع كفاءة العاملين على وفق مستجدات سوق العمل والتقدم التكنولوجي والعلمي./ **د-** إعادة تأهيل أصحاب التخصصات ممن يعملون في تخصصات جديدة ./ **و-**تشجيع المبادرات الإبداعية لاستثمار خبرات المجتمع بالشكل الأمثل في قطاعي الزراعة والصناعة ./ **س-**تشجيع الطلاب في التخصصات النظرية والعلمية التطبيقية ./ **ح-**نجاح المؤسسات التعليمية يساعد على استقطاب خبرات العمالة العربية الوافدة المتميزة (**الكندري و مالك , 2008 , ص161-162**) ./ **ط-**تزويد الأفراد بالمهارات الخاصة التي تفيد في العملية الإنتاجية . / **ل-**تزويد الأفراد بالمعلومات الاعتيادية وبطرق حل المشكلات التي تمكن الفرد من تطبيقها في ميدان عمله ./ **ي-**تزويد الأفراد بالاتجاهات الملائمة للإنتاج عندهم ./ **ك-**إن يزود التعليم بنظام يقوم بغربلة المتعلمين وتصفيتهم وعدم السماح لأكثر الأفراد قدرة على الوصول إلى أعلى المراكز في النظام الاقتصادي) (**الرشدان , 2005 , ص40**) . **وكما تجدر الإشارة إلى مجموعة المحددات التي تحيط بالنمو الاقتصادي وأهمها** (**الحبيب , 2011 , 471- 474و كبداني , 2013 , ص29**) :- (**$-**رأس المال والمقسم إلى رأس المال العيني ورأس المال البشري ./ **$-**النمو السكاني ./ **$-**التقدم التكنولوجي ./**$-**وقد أضيف مؤخرا محدد رابع للنمو الاقتصادي هو الموارد الطبيعية) (**الحبيب , 2011 , ص474**) .

ب-علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية :- يشتمل مفهوم التنمية على عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها , وهي أوسع مضمونا من النمو إذ يمكن وصفها على إنها نمو مصحوب بتغييرات هيكلية وهذه التغييرات تشمل هيكل الاقتصاد في الدولة وتعمل على تنويع مصادر الدخل فيها , وعلى وفق ذلك فقد عرفت التنمية بأنها "عملية تنويع رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد والمجتمع بغرض تحقيق الرفاهية وتكامل عناصر حياتهما " (**مرسي و ألنوري , 1997**) , كما اصطلحت هيئة الأمم المتحدة عام (1956) تعريفا لمفهوم التنمية على أنها "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإنتاج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن " (**الشويعر , 2017 , ص22**) .أما التنمية الاقتصادية فقد عرفت بأنها " تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة

أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل " (**ألبدري , 1983 , ص47**) , وعرفها آخرون على أنها "العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة " (**حشيش , 2000 , ص35**) , وبذلك تعد التنمية الاقتصادية هي أكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي لأنها تضم زيادة الناتج وعناصر الإنتاج وكفاءتها مع إجراء تغييرات في الهيكل الإنتاجي , وأيضا إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية ولتحقيق أهدافها التي تتمحور حول رفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع وتوفير أسباب الحياة الكريمة , ومن الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية هي زيادة الدخل القومي , ورفع مستوى معيشة الفرد , وتقليل التفاوت بالدخول في الثروات وتعديل التركيب للاقتصاد القومي , ورفع مستوى حياة العمال تدريجيا " (**الجراح و المحيميد , 2011 , ص375 و عامر , 2014**) . وقد أضافت دراسات أخرى أهداف زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد واستثمار الموارد البشرية عن طريق التدريب , وزيادة الصادرات وتنوع مصادر الدخل والعدالة الاجتماعية ...الخ , ولتحقيق هذه الأهداف لا بد أن تتوافر عوامل مهمة مثل (توفر الموارد الطبيعية , والمناخ الاجتماعي , وزيادة المعرفة والمهارات البشرية القادرة على العمل والإنتاج , وزيادة رأس المال , وتوفر مصادر للطاقة , وزاد بعض المختصين عوامل للتنمية الاقتصادية متمثلة بالإنسان والجماعات والطبيعة) (**الشويعر , 2017 , ص27–28 و مرسي و ألنوري , 1997 , ص134 , و الرشدان , 2005 , ص58**) , أن توفر هذه العوامل تمكن الحكومات من تحقيق التنمية الاقتصادية ولا سيما في الدول النامية , لكن مع ذلك ستواجه عملية التنفيذ بمجموعة من العقبات او التحديات منها اقتصادية والمتمثلة بـ (القوى العاملة , ورأس المال , وتفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج في الغالبية العظمى من الدول المتخلفة , والموارد الطبيعية , والتجارة الخارجية وانخفاض الكفاية الإنتاجية) , ومعوقات اجتماعية وأخرى سياسية , وارتفاع معدلات نمو السكان , ومعوقات أدارية وتشريعية (**الاعرجي , 2015 , ص31**) . وقد وجدت الدراسات أن العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية قديمة فقد ذكرها ادم سميث في كتابه ثروة الأمم , وغيره كثيرين , إذ بينت هذه العلاقة كواحدة من ابرز التحديات التي تواجه الدول النامية ولا سيما وأنها تركز على نوعية البشر من ناحية التعليم وقدرتهم على اكتساب المهارات لأنها تواجه نقص حاد في الكوادر البشرية التي يمكنها من قيادة عملية التنمية الاقتصادية , كما أنها تتطلب تهيئة البشر لتحولات قيمية تحدثها التنمية ومتطلبات تقع على عاتقهم لأنهم يمثلون وسيلة وهدفا لعملية الإنماء وتحويل المجتمعات وإكسابهم المهارات العالية لغرض تقبلهم قيم ومهارات جديدة تتلاءم والتطور السريع الجاري على المستوى العالمي , وفي ظل تحولات معرفية سريعة تواكب ما يحدث في المجتمعات المتقدمة والتي ضمنت تحقيق استمرارية في تصاعد الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (**العادلي , 2013**) . كما ذكرت دراسات أخرى إن هناك علاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية كما في دراسة (سترومبلين عام 1924) , التي برهنت على تأثير التعليم في زيادة إنتاجية العمال سواء أكان العمل ذي طابع جسدي أو فكري , وبين أيضا (والش) في بحثه بعلاقة التعليم بالدخل القومي إذ أجرى دراسته على الاستثمار في التعليم العالي ليتحقق من عائداته وأرباحه الاقتصادية , كما تناول الباحث (دنيسون) دور التعليم في زيادة الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بين أن النمو الاقتصادي والتنمية الذي حصل في فترة ما كان مصدره التعليم , وتوصل أيضا إلى إن الدخل القومي زاد بما نسبته (2,93%) سنويا , وان مصادر ذلك الدخل ونصيب كل منها كان مقسم حسب (إنتاجية العمل 73%) , و (إنتاجية رأس المال 22,5%) , و (إنتاجية الأرض 4,5%) , حتى توصل إلى إن النمو الاقتصادي والتنمية في

أمريكا يعود إلى التربية والتعليم وبنسبة (21%) (**الشويعر , 2017 , ص32**) . وتبين أن للتعليم الأثر الكبير في زيادة الدخل وتحسين فرص الحصول على عمل مناسب .

ج–علاقة التعليم بالتنمية الاجتماعية :– تهدف عملية التنمية تطويرا للفرد والمجتمع حتى يتمكن من إحداث التغيير في أنماط حياته وتحسين أساليب معيشته وزيادة إنتاجه , كما وتتضمن عملية التنمية أيضا التغييرات الأساسية التي تدخل على هيكل المجتمع والتي تعني الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية , وتوجيه رأس المال البشري والمادي نحو تطوير المجتمع والدولة (**التل وآخرون , 2008 , ص488**) , وهذا يدلل على أن التنمية الاجتماعية لا تتحقق بدون عملية تعليمية ترتقي بمستوى الفرد الفكري والعلمي لتجعله مواكبا لثورة التقدم التكنولوجي السائدة في العالم , وقد عرفت التنمية الاجتماعية على أنها "التحسن المستمر لمستوى معيشة ورفاهية السكان , وهي تعمل على جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية " (**لعادلي , 1982 , ص98**) , وقد عرفها خبراء الأمم المتحدة بأنها "العمل المنظم الذي يهدف إلى التكييف المتبادل بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية , وتشمل مجالات الحكومة لمساعدة الأفراد للمحافظة على الدخول عند مستوى مقبول , وكذلك بإيجاد الرعاية الطبية وخدمات الصحة العامة , وبالتقدم وتطوير المجتمع وتسهيل التكييف الاجتماعي ووسائل الترفيه وحماية الأشخاص المعرضين للاستغلال من خلال التشريعات القانونية " (**التل وآخرون , 2008 , ص494**) , أما (بالدورين) فيرى بأنها "العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما ونوعا , والتي لا يمكن أن تتم بإطار نمط أنتاجي اجتماعي معين " (**عبد الهادي , 2009 , ص17**) .ونتيجة للاختلاف في إعطاء تعريف واضح ومتفق عليه للتنمية الاجتماعية من قبل الباحثين والمفكرين الاجتماعيين فقد حلل الكاتب (الرشدان) هـــــــذه التعاريف إلى ثلاث اتجاهات (**الأول**) يرى أصحابه إن مصطلح التنمية الاجتماعية هو مصطلح مرادف لمصطلح الرعاية الاجتماعية , و(**الثاني**) أطلق أصحابه مصطلح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية , و(**الثالث**) هم من يرى إن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي للأفراد , وبناء على ما تقدم فقد اوجد علماء الاجتماع عناصر التنمية الاجتماعية حتى تعمل على إحداث تغييرات جذرية وشاملة في أنسجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى يتحقق أقامة مجتمع حضاري قادر على إشباع احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم , لذا فان فقدان أو عدم تواجد هذه الأسس لا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية , و هذه العناصر هي (التغيير البنائي , والدفعة القوية , والإستراتيجية الملائمة) (**الرشدان , 2005 , ص64, السروجي وآخرون , 2001 , ص53**) , **وتتجسد أهمية التنمية الاجتماعية في مجموعة نقاط منها** (**أبو النصر , 2009 , ص129**) :**–** (**أ–**شعور الفرد بتحقيقه وجود الدولة في ظل الانتعاش الاجتماعي والتنمية ./ **ب–**تحقيق الأمن لمجتمع الدولة وضمان استقراره وحفظه من الانحراف والاتجاهات الهدامة والفساد ./ **ج–**تحقيق السلام الإنساني) . وعلى هذا فان العلاقة بين التعليم والتنمية الاجتماعية علاقة مركبة إذ تخضع هذه العلاقة إلى المبدأ العام في التفاعل بين جوانب المجتمع , لان التعليم يؤثر بمختلف جوانب التنمية الشاملة ليعطي أثره المباشر على الموارد البشرية والجوانب العلمية والثقافية , وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة ألا إن الاهتمام كان بالدرجة الأساس موجه إلى اثر التعليم في التنمية الاقتصادية في المقام الأول (**الرشدان , 2005 , ص68**) . **وتبرز أهمية التعليم الاجتماعية من خلال الأتي** (**الرويلي , 2017 , ص42–43**) :**–**(**&–**إيجاد قيادات مؤهلة يمكن أن توكل أليها مهام قيادة المجتمعات الإنسانية والتي تقوم على تطوير المجالات العلمية والمعرفية كافة ./ **&–**إيجاد الإنسان المتعلم القادر على استيعاب المعارف التكنولوجية وأساليب

استخدامها في حياته وتوظيفها في خدمة المجتمع والإنسانية ونشر الأفكار والعادات العلمية ومحاربة الأفكار والعادات التقليدية السليمة ./ &–الارتقاء بمكانة الإنسان وإنسانيته وزيادة قدرته على التمتع بالحياة .&–تضييق الفجوة الحضارية بين أفراد المجتمع الواحد والإنسانية جمعاء , ومن ثم التقليل من الفوارق بين طبقات المجتمع ./ &–تسهيل عملية الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد والشعوب المتباينة والمتباعدة , والعمل على تطوير المجتمعات وخدمة الإنسانية ./ &–تحرير الأفراد والمجتمعات من القيود التحرير الواعي , وزيادة طموحهم نحو الحراك الراسي ./ &–تهيئة المناخ الثقافي حتى يتمكن التعليم من رفع مستويات الأفراد ورغباتهم) .

2– واقع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي :–لقد بدأت ثورة التعليم في منطقة الخليج العربي على هاجس التطور التقني والتكنولوجي الذي ساد القرن الماضي , وتتميز منطقة الخليج العربي بسمات عده تجمع بين أبناء دول الخليج وهي اللغة والدين وتشابه التضاريس والبيئة المناخية , فضلا عن الأعراف والعادات والتقاليد والمستوى الاقتصادي مما جعل الأمر سهلا لإنشاء أي مشروع مشترك , وتعود بدايات التعليم العالي على وجه التحديد إلى بداية النصف الثاني من القرن المنصرم في العام (1949) , إذ افتتحت فيها كلية الشريعة في مدينة مكة المكرمة وبعدها كلية اللغة العربية , ثم افتتاح كلية عام (1953) , وبعدها جامعة الملك سعود في الرياض وتعد أول جامعة في منطقة الخليج العربي في عام (1957) , ثم أنشأت في عام (1961) أول جامعة أسلامية عربية عالمية هي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة , وفي عام (1963) افتتحت في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية جامعة البترول والمعادن والعلوم الهندسية , وفي عام (1966) تم افتتاح جامعة الكويت وتضم الكليات العلمية والإنسانية . وقد شهد عقد السبعينات والثمانينات في دول الخليج العربي نموا كبيرا في مجال التعليم نظرا للطفرة الاقتصادية والتنموية التي شهدتها دول المنطقة على أثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن ثم ارتفاع عوائده مما ساعد على تنفيذها لخطط تنموية أتت أكلها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة , فتوالى افتتاح الجامعات وبمستوى عال في التصميم والاتساع مما أدى إلى زيادة أعداد طلابها وكلياتها وأقسامها , لتلبي الخطط التنموية المرسومة آنذاك في دول المنطقة , فقد تم افتتاح جامعة الملك عبد العزيز عام (1971) بجدة, وفي عام (1974) تم ضم كليتي الشريعة واللغة العربية في الرياض إلى جامعة واحدة تحت اسم جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية , والتي صارت من اكبر الجامعات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي , ثم أنشأت جامعة الملك فيصل في عام (1975) بالمنطقة الشرقية , كما شهد العام (1977) أنشاء جامعتين الأولى جامعة الأمارات العربية المتحدة في مدينة العين , والثانية جامعة قطر في مدينة الدوحة وتضم كلا الجامعتين عددا من الكليات الإنسانية والعلمية , وفي العام (1980) ولدت أول جامعة إقليمية عربية هي جامعة الخليج العربي , على حين شهد عام (1986) إنشاء جامعة الملك قابوس في سلطنة عمان , وجامعة البحريـن , إلا إن هذا التوجه إلى افتتاح الجامعات والكليات والمعاهد من اجل اللحاق بالركب العالمي لم يصاحبه اهتمام بالنوعية وذلك نظرا للظروف التي فرضتها الحاجة الملحة نتيجة للانفجار السكاني في المنطقة , فضلا عن العديد من المشاكل التي تعترض العليم العالي في الخليج العربي مثل المناهج , والبحث العلمي , الجامعة وحاجات المجتمع , وأعضاء الهيئة التدريسية , الجامعة وتطور نظم التعليم , الجامعة والتعليم المستمر , والتمويل ...وغير ذلك الكثير (**المليص , 2001 , ص78–79**) . على الرغم مما تقدم عد التعليم العالي متطورا في دول الخليج العربي وذلك لدوره المهم في عملية التنمية الاقتصادية كونه اتخذ الإنسان العنصر الأساس في عملية التنمية , كما وتعد الموارد البشرية هي رأس المال الأساس للأمم وتنميتها , وتعد الدافع لإشكال النمو كافة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتقني

والثقافي (**الحربي , 2011 , ص12**) . وعلى وفق ذلك عرفت تنمية الموارد البشرية على أنها " عملية زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع الناس في المجتمع , ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فاعلة في تطوير النظام الاقتصادي " (**الشويعر وأخريات , 2017 , ص46**) . فالتعليم أساس التنمية ومرتبط ارتباطا مباشرا بالإنسان كونه محور التنمية التي تساهم في إكسابه المهارات والمعلومات الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة تتوجها العدالة والكفاءة والجودة العالية ,

لذلك أخذت قراءات تطوير رأس المال البشري ومؤشراتها الفرعية في تقرير رأس المال البشري الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إن منطقة الخليج العربي سجلت ترتيبا متباينا عربيا وعالميا وكما هو في الجدول (1) . يتبين من هذا الجدول أن الكويت أتت في مرتبة متأخرة عالمياً إذ احتلت المرتبة (96) ، كما أتت في المرتبة الأخيرة بين الدول الخليجية المصنفة في هذا التقرير ، وفي المرتبة السادسة عربياً بعد الإمارات والبحرين وقطر والسعودية والأردن. وقد قال التقرير إن معدل تطوير رأس المال البشري في الكويت لا يكاد يصل إلى (57%) .ويذكر أن ترتيب الكويت عالمياً أتى قريباً من مصر , وفنزويلا , والسلفادور , والنيبال , وناميبيا.لكنه أكد أنها في ضمن الدول التي تستضيف مجموعات من المواهب الحاصلة على تعليم عال في الهندسة والإنشاء والتصنيع ، بسبب الطلب المرتفع على مهندسي البتر وكيماويات ، إلى جانب قطر ، وبرناوي ، والإمارات ، وماليزيا , والبحرين .أما منطقة الأوسط وشمال أفريقيا فقد بلغ متوسط معدلها الإجمالي (55,91%) , وقد حققت ثلاث دول خليجية هي الإمارات العربية المتحدة المركز (45) والبحرين في المركز (47) وقطر في المركز (55) معدلات عالية سمحت لها بالتصدر على بقية دول المنطقة. ، و جاءت المملكة العربية السعودية وهي أكبر اقتصادات الإقليم في المركز (82) ، سابقة لمصر التي حلت في المراكز (97) ، والتي تعد أكبر اقتصادات المنطقة من حيث عدد السكان , وحلت كل من الجزائر وتونس والمغرب في المركز (112) ، و (115) ، و (118) تباعا ، لتكون بذلك أسوأ دول الإقليم أداءً قبل موريتانيا في المركز (129) واليمن في المركز (130) (**عدنان , 2017**) . ولمعرفة التطور الحاصل في التعليم العالي في منطقة الخليج العربي لا بد من معرفة القيد الإجمالي للتعليم العالي والقيد الصافي أيضا , إذ يعرف الأول بأنه "نسبة التلاميذ أو الطلاب المقيدين بمراحل التعليم منسوبا إلى عدد السكان في السن الرسمي للتعليم في كل مرحلة , ويمكن أعداد هذا المؤشر لكل مرحلة من مراحل التعليم ولكلا الجنسين " (**http;/www.moelp.org**) , بينما يعرف مؤشر القيد الصافي للتعليم بأنه "نسبة التلاميذ أو الطلاب المقيدين في السن الرسمي للتعليم في كل مرحلة , ويمكن أعداده لكل مرحلة من مراحل التعليم " (**http;/www.moelp.org**) . ويبين الجدول (2) معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي في كل من الكويت وقطر واليمن قد انخفض من (23,2%) إلى (17,6%) ومن (25%) إلى (18,6%) , ومن (10,4%) إلى (9,4%) بالترتيب بين الأعوام (1999 و 2004) . في مقابل ارتفاع لهذا القيد في عموم الدول العربية بنسبة (2%) , وعالميا إذ زاد عن أكثر من (6%) , وأيضا زاد معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي في البحرين إلى نسبة اكبر من (35%) وذلك في العام (2004-2005) وهذه الدول ذات نسب القيد العالية تعد المصدر الأساس في توفير التعليم العالي في العالم العربي (**المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي , 2012 , ص46-48**) . والدول الخليجية أخذت تتخطى مجموع مشاكلها في هذا القطاع الحيوي محاولة تسجيل رقم عالمي لها في التعليم العالي من خلال الاستفادة مما هو متاح من موارد مالية يوفرها القطاع النفطي فيها , على الرغم من توجه

اغـــلـــب دول المنطقة نحو قاعدة التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل وكما هو الحال في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بغية التخلص والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي .

جدول (2) يبين معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي في دول الخليج العربي ونسبته من الدول العربية والعالمية ودول العالم الثالث للعامين (1999 و 2005)

الدول	معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي %	
	1999	2005
البحرين	21.0	35,5
الكويت	23,2	17,6
عمان	.....	18,4
قطر	25,0	18,6
السعودية	20,3	28,4
الأمارات	18,6	22,5
اليمن	10,4	9,4
العالم	18,0	24,36
الدول النامية	11,0	16,8
الدول العربية	19,0	21,4

المصدر :– الأمم المتحدة – معهد اليونسكو للإحصاء , تقرير المتابعة العالمي لعام (2008) , (باريس , معهد اليونسكو للإحصاء , 2009)

الاستنـــتـاجـــات والتـــوصـيـــــات

1–الاستنتاجات :– خرجت الدراسة بمجموعة استنتاجات أهمها :

أ–يعد التعليم ضرورة ملحة من ضرورات الحياة واستمرارها بانسيابية وتوازن .

ب– يمكن علم اقتصاديات التعليم الحكومة والمسئولين على التعليم من توزيع مخصصات التعليم السنوية والموارد الأخرى على أنواع التعليم ، وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة تبعاً لأهميتها ، والتدقيق في أساليب الصرف ، ويقدم خيارات واسعة لإعادة توجيه مسيرة التعليم نحو أغراض معينة تلبي احتياجات عاجلة أو تصحيح أية اختلالات حاصلة في بعض أنواع التعليم ودفع بعضها للنمو السريع.

ج–قد أصبح التعليم والتدريب المقدم في المؤسسات التعليمية المصدر الأهم في الحصول على المهارة والمعرفة اللازمة للعمل والعيش في المجتمعات المعاصرة , مما يفرض توزيع الدارسين على مختلف التخصصات ، ورفع قدرة التعليم على تنمية مهارات أبناء المجتمع وقدرتهم ، ومدهم بالأفكار والأساليب الجديدة لأداء الأعمال ، واشتراكهم في عمليات الإنتاج ورفع قدرتهم على التكيف مع تقلبات العمل ومع المتغيرات السريعة في مواصفات الوظائف والمهن ، وذلك من أجل توظيف التعليم توظيفاً اجتماعياً مستمراً ، ورفع مساهمة التعليم في دفع عمليات التنمية بأوجهها كافة وتسريع معدلات نموها .

د-يعد التعليم المصدر الرئيس لزيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد , مما يفرض حصول كل مواطن على فرصته التعليمية الملائمة من أجل تحسين قدرته التنافسية في الحصول على عمل ورفع قدرته الإنتاجية ، وبالتالي الحصول على دخل أعلى ، فضلاً عن المساهمات الاجتماعية للتعليم .

هـ-يُساعد علم اقتصاديات التعليم المسئولين عن التعليم والمخططين والمنفذين بالاستعانة بالنظرة الاقتصادية لوضع سياسات التعليم وخططه وبرامجه ومشاريعه ، وهو أيضا يقدم المعارف النظرية والخبرات العملية لمختلف مستويات التنفيذ للقيام بالمهام والوظائف المنوطه بها ، فضلا عن مساعدته في البحث عن أساليب ووسائل تمكنهم من الاستخدام الرشيد للموارد التي تحت تصرفهم .

و-يبين علم اقتصاديات التعليم الجهد التعليمي لأي بلد ومقدار ما تخصصه الدولة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ميزانيتها السنوية من أموال للتعليم ، ربما تكون على حساب مشاريع حيوية أخري ، من أجل تعليم أبناء المجتمع وتكوين الثروة البشرية في المجتمع وتنميتها ، بما يسمح برصد مؤشرات نمو مخصصات التعليم , وإجراء المقارنات المحلية بين نظم التعليم ومراحله وأنواعه كافة ، وبين الأعوام وبين مناطق ومدن الدولة الواحدة ، ومن ثم إجراء المقارنات الدولية والاستفادة من الدروس والعبر ، والإفادة منها في تصحيح الاختلالات القائمة في موارد التعليم وإعادة توظيفها الأمثل .

س-يساهم علم اقتصاديات التعليم في توضيح عدد من المفاهيم والحقائق والممارسات الاقتصادية في ميدان العمل التربوي ، وفي ترسيخ الأساليب الاقتصادية المستخدمة في المؤسسات الإنتاجية ، وكذا متابعة النظريات والمفاهيم والأساليب الجديدة في علم الاقتصاد ، وتطويعها للعمل التربوي في الدول والمجتمعات كافة .

ح-تساعد اقتصاديات التعليم على تنمية القدرات والمتمثلة بزيادة قدرات الإنسان لتحسين مكانته الوظيفية أو لأداء واجبات إضافية أو القيام بمستويات أكبر ، وهي بهذه العملية دائمة التدريب من شأنها أن تمد الإنسان بالمعرفة والمهارة وبعد النظر والبصيرة وهذا الذي يعني تنمية الموارد البشرية التي يؤثر التعليم فيها أثرا كبيرا ويعد المورد البشري الأساس لها .

2 : التوصيات :-ومن أهم التوصيات ما يأتي :-

أ-حق التعليم للجميع لأنه من حقوق الإنسان الأساسية في الحياة ، وفتح المجال أمام الأفراد لتنمية طاقاتهم من خلال مؤسسات الثقافة والتعليم .

ب-التأكيد على سنوات التعليم الأساسي للجميع والتوسع والتنوع في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي والعالي لمواجهة مطالب سوق العمل وبما تهدف أليه عملية التنمية بكل جوانبها .

ج- ضرورة أبداء الاهتمام من قبل الجهات الحكومية المعنية بدور اقتصاديات التعليم في مواجهة تحديات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل .

د-أيجاد الحلول والمعالجات لجميع المشاكل التي تعيق العملية التربوية والتعليمة بما يهدف إلى الحصول على مخرجات سليمة تخدم البلد وتطوره اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

هـ-أعطاء أهمية لاقتصاديات التعليم وفتح آفاق البحث والتطوير لهذا العلم لعلاقته الوثيقة بباقي العلوم ولا سيما علم الاقتصاد .

و-فتح المجال أمام الطلبة والتلاميذ والعاملين أيضا في الحصول على التعليم والتدريب المهمين لتطوير قدراتهم ورفع إنتاجيتهم مما يسهم بالنتيجة بزيادة دخولهم وتحسين مستويات معيشتهم ورفاهيتهم .

قائمة المصادر

1- حشيش , احمد عادل , (2000) , العلاقات الاقتصادية الدولية , بدون طبعة , الإسكندرية , الناشر :دار الجامعة الجديدة .

2- ألبدري , احمد, (1983) , التخلف الاقتصادي , بدون طبعة , الجزائر , الناشر: ديوان المطبوعات الجامعية .

3- حجي , د.احمد إسماعيل , (2002) , اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي , الطبعة (1) , القاهرة , الناشر :دار الفكر العربي

4- كبداني , احمد , (2013) , اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية , رسالة ماجستير مقدمة إلى :- جامعة أبي بكر بلفايد , الجزائر – تلمسان .

5- محمد , الشريف , (2010) , بعض المفاهيم الأساسية لمادة اقتصاديات التعليم , مقال منشور في : منتديات مدرسة الجيولبوجيا , السعودية , منتديات مدرسة الجيولوجيا .

6- معهد اليونسكو للإحصاء -الأمم المتحدة , (2009) , تقرير المتابعة العالمي لعام (2008) , باريس , الناشر :معهد اليونسكو **geo4s.com/vb/showthread.php?t=1563**

7-البنك الدولي للإنشاء والتعمير , (2007) , الطريق غير المسلوك أصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , في : تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا , واشنطن , الناشر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

8-المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي , (2012) , اقتصاديات التعليم , ط (1) , الكويت , الناشر:المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي .

9- رحمة , أنطوان ,(بدون) , اقتصاديات التعليم , بحث منشور في : الموسوعة العربية , المجلد الثالث , دمشق , الناشر: رئاسة الجمهورية السورية .

10- مقال , (14/ 5/ 2009) , تعريف بعض مؤشرات التعليمية والعلاقة بينهما , الناشر: وعلى الموقع الالكتروني :- **http;/www.moelp.org** .

11- العارية , حسين , (2012) , دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر , بحث منشور في : مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية , العدد (413) , بيروت , الناشر:مركز دراسات الوحدة العربية .

12- الحربي , خالد سليم , (2011) , الآثار الاجتماعية والاقتصادية للسعودة في المجتمع السعودي , بدون طبعة , مكة المكرمة , الناشر :مكتبة الملك فهد الوطنية .

13- عدنان , رزان , في (12 / 11 / 2017) , مقال التعليم في الكويت متأخر خليجيا وعالميا , مقال منشور في :- جريدة القبس الالكترونية .

14- الشويعر وأخريات , رنا عبد اللطيف , (2017) , تنمية الموارد البشرية , في مجموعة بحوث بعنوان (التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية) , منشورة في :كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية , الرياض , الناشر: جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية .

15- درويش , د.رمضان , (2016) , اقتصاديات التعليم – الأهمية ومجالات التطبيق , مقالات الناشر :جامعة دمشق , دمشق .

16– العصيبي , سهام سليمان , (2017) , التعليم والنمو الاقتصادي في : مجموعة بحوث بعنوان (التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية) , منشورة في : كلية التربية للعلوم الاجتماعية – جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية , الرياض .

17– المليص , د. سعيد بن محمد , (2001) , التعليم العالي في دول الخليج العربية – واقعه ومشكلاته , بحث منشور في : مجلة رسالة الخليج العربي – مكتب التربية العربي لدول الخليج , العدد (81) , (الرياض , الناشر :مكتب التربية العربي لدول الخليج .

18– الاعرجي , صادق وعلاء الدين , (2015) , الأمة العربية بين الثورة والانقراض – بحث في نظرية العقل المجتمعي – تفسير لازمة التخلف الحضاري في الوطن العربي , بدون طبعة , لندن , الناشر: آي–كتب للطباعة والنشر .

19– السروجي وآخرون , طلعت مصطفى , (2001) , التنمية الاجتماعية –المثال والواقع , بدون طبعة , حلوان , الناشر :مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي .

20– العادلي , عادل مجيد , (2013) , مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية , بحث مقدم إلى : مركز الدراسات التربوية والنفسية – جامعة بغداد , بغداد , جامعة بغداد , الناشر : مركز الدراسات التربوية والنفسية .

21– عامر , عادل , (2014) , التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها , مقال منشور في : صحيفة المصريون , القاهرة , الناشر :صحيفة المصريون .

22– العيسوي , د. عبد الرحمن , (2003) , سيكولوجية التعليم والتعليم , القاهرة , الناشر: دار الفكر الجامعي .

23– فاروق , عبده , (2007) , اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة , بدون طبعة , (عمان , الناشر:دار المسيرة **24–** الرشدان , عبدالله زاهي , (2005) , في اقتصاديات التعليم , بدون طبعة , عمان , الناشر: دار وائل للنشر .

25– عبدالله , د.عليان , (2013) , علم اقتصاديات التعليم , بحث مقدم إلى : كلية التربية – الجامعة الإسلامية , غزة , الناشر : الجامعة الإسلامية .

26– أبو سمور , عماد , (2012) , اقتصاديات التعليم العالي الخاص في مصر والأردن دروس مستفادة من الحالة الفلسطينية , رسالة ماجستير مقدمة إلى : الجامعة الإسلامية , فلسطين .

27– ألعبيدي , عمر محمد , مبادئ علم الاقتصاد , محاضرات مجمعة للمرحلة الأولى .

28– العادلي , فاروق محمد , (1982) , دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية , بدون طبعة , القاهرة , الناشر :دار الكتاب الجامعي .

29– الحبيب , فايز بن إبراهيم , (2011) , مبادئ الاقتصاد الكلي , ط6 , الرياض , الناشر : دار المؤلف .

30– الخضر , فايزة بن حسن , (2003) , اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة العربية السعودية , بحث مقدم إلى : المؤتمر الحادي عشر – الجمعية السعودية للعوم التربوية والنفسية – جامعة الملك عبد العزيز , الرياض .

31– خلف , فليح حسن , (2007) , اقتصاديات التعليم وتخطيطه , بدون طبعه , عمان , الناشر :عالم الكتب الحديث .

32– عبيد , د.كمال محمد , (2015) , نشأة اقتصاديات التعليم , بحث مقدم إلى : جامعة أفريقيا العالمية , الخرطوم .

33– الكندري , لطيفة حسن و مالك , بدر محمد , (2008) , تعليقة أصول التربية , ط1 , الكويت , الناشر:مكتبة الفلاح .

34– كلية التربية – قسم العلوم التربوية والنفسية , محاضرات مادة اقتصاديات التعليم للمرحلة الرابعة ,– المرحلة الرابعة .

35– الجراح محمد عبدالله و المحيميد , احمد عبد الكريم , (2011) , مبادئ الاقتصاد الكلي – مفاهيم وأساسيات , الطبعة الأولى, الرياض , الناشر :جامعة الملك سعود .

36– مرسي , محمد مصطفى و النوري , عبد الغني , (1997) , تخطيط التعليم واقتصادياته , بدون طبعة , القاهرة , الناشر :دار النهضة العربية .

37– أبو النصر , مدحت محمد , (2009) , مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي , بدون طبعة , القاهرة , الناشر :المجموعة العربية للتدريب والنشر .

38– عابدين , د.محمود عباس , (2000) , علم اقتصاديات التعليم الحديث , بدون طبعة , القاهرة , الناشر :الدار المصرية – اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع .

39– الرويلي , منى لافي , (2017) , التعليم والتنمية الاجتماعية , في مجموعة بحوث بعنوان (التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية) , منشورة في :كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية , الرياض .

40– غنايم , مهنى محمد , (2006) , مجالات وأهمية اقتصاديات التعليم , بحث منشور في : مجلة المعرفة , العدد (157) , السعودية , الناشر :وزارة التربية والتعليم .

41– عبد الهادي , نبيل , (2009) , مقدمة في علم الاجتماع التربوي , بدون طبعة , عمان , الناشر :دار اليازوري .

42– ألبي , نوري مسعود , (2006) , اقتصاديات التعليم الزراعي في ليبيا , رسالة دكتوراه , مقدمة إلى : معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة .

43– الصمادي , د. هشام محمد , (2015) , دور اقتصاديات التعليم في مواجهة سوق العمل الأردني , بحث منشور في :كلية عجلون الجامعية – جامعة البلقاء , عمان .

44– الأحمد , د.هند , (2017) , التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية , بحث مقدم إلى :كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية , الرياض .

45– التل وآخرون , وائل عبد الرحمن, (2008) , مقدمة في أصول التربية , بدون طبعة , عمان , الناشر :الجنادرية للنشر والتوزيع